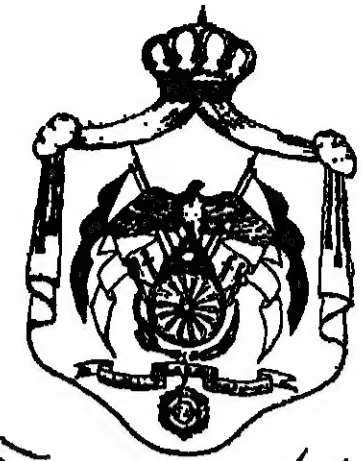


٢٠٧٨

٢٠٧٨  
١١



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٧ ربيع الثاني سنة ١٤١٦ هـ الموافق ٢ ايلول سنة ١٩٩٥ م . العدد ٤٠٦٤

الصفحة

الفرس

٢٥٦٦	نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٥ نظام معدل لنظام الغرف الصناعية
٢٥٦٨	اتفاقية إنشاء منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى
٢٥٨٣	التعريف الجمركية
٢٥٨٤	تعليمات معدلة للتعليمات رقم ١- لسنة ١٩٩٤ خاصة بالتصدير
٢٥٨٥	تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري
٢٥٨٦	اسماء الفائزين بغضوية مجلس ادارة اتحاد المزارعين

مكتبة الجامعة الاردنية  
٢٠٧٨  
رقم تصنيف  
التاريخ ١٩٩٥

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من المأهول

## نخبة الحسنيين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٨-١٩٦٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٢٩ - لسنة ١٩٦٥  
نظام معدل لنظام الصرف الصناعية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الغرف الصناعية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٥٩- لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل بنظام واحد ويصدر به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١٨- من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٨ -

- ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ج- من هذه المادة تجري الانتخابات لمجلس الادارة الجديد قبل انتهاء مدة المجلس القائم بما لا يقل عن ١٥- خمسة عشر يوما .
- ب - للوزير تأجيل انتخاب المجلس الجديد لمدة لا تزيد على ٩٠- تسعين يوما . على ان يصدر قرار التأجيل قبل انتهاء مدة المجلس القائم بخمسة عشر يوما على الاقل . ويستعاض المجلس القائم في مفاهمه الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .
- ج - اذا احدثت غرفة صناعية جديدة فيجري انتخاب مجلس الادارة الاول لها . خلال مدة لا تقل عن ١٥- خمسة عشر يوما ولا تزيد على ٣٠- ثلاثين يوما من تاريخ احدثائها .
- د - اذا فقد مجلس ادارة الغرفة الصناعية النصاب القانوني بسبب استقالة اكثر من نصف اعضائه او تقدمهم لمصروفهم لاي سبب من الاسباب فيجري انتخاب مجلس الادارة الجديد خلال مدة لا تزيد على ٣٠- يوما من تاريخ فقد النصاب القانوني للمجلس .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٥- من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥ -

تدفع رسوم التسجيل في الغرفة الصناعية مرة واحدة واما بدلات الاشتراك فتدفع سنويا وذلك على الوجه التالي :-  
١ - بدلات الاشتراك السنوية :-

- ١٥٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن عشرة ملايين دينار .
- ١٠٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن خمسة ملايين دينار ويقل عن عشرة ملايين دينار .
- ٨٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن مليوني دينار ويقل عن خمسة ملايين دينار .
- ٥٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن مليون دينار ويقل عن مليوني دينار .
- ٣٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن نصف مليون دينار ويقل عن مليون دينار .
- ٢٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن مئة الف دينار ويقل عن نصف مليون دينار .
- ١٠٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن مئة الف دينار وترغب في تسجيلها كمضو مامسجل .
- ٥٠ دينار للشركات والمؤسسات التي لا يقل رأسمالها المصرح به عن مئة الف دينار وترغب في تسجيلها كمضو غير مامسجل .

ب - يكون رسم التسجيل لجميع الشركات والمؤسسات بنسبة ٥٠٪ من بدل الاشتراك المبين في الفقرة أ- من هذه المادة ويدفع مرة واحدة عند التسجيل وفي حالة زيادة رأسمال المؤسسة أو الشركة المصرح به، انتقلها من شريحة إلى شريحة أخرى من الشرائح المبينة في الفقرة أ- فيدفع الفرق في رسم التسجيل بحيث يصبح مجموع رسم التسجيل المتفوع في هذه الحالة ٥٠٪ من بدل الاشتراك السنوي للشريحة التي انتقلت إليها .

ج - يتم تصنيف الاعضاء في الغرفة الصناعية لفئات بدلات التسجيل والاشتراك بقرار من مجلس ادارة الغرفة ، ويجوز الاعتراض على قرار المجلس بالتصنيف لوزير الصناعة والتجارة وذلك خلال ٣٠- ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ قرار التصنيف ، ويكون قرار الوزير قطعيًا .

١٩٦٥-٨ م

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ الشريف زيد بن شاكور	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام الدكتور خالد الكركي
وزير السياحة الدكتور عوض خليفات	وزير المالية باسل جردانه	وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير النقل الهندس سمير شعوار	وزير الصناعة والتجارة الهندس علي ابو الراغب
وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي	وزير الاشغال العامه والسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير الثغوين عادل القضاة	وزير الزراعة الهندس منصور بن طريف	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود
وزير دولته الدكتور محمد ابو عليم	وزير البلدية والتربية والبيئة ناصر الظهيريات	وزير الدكتور نادر ابو الشعر
وزير الثقافة الهندس سمير الحباشنة	وزير تونس طه الهياهي	وزير التنمية الادارية الدكتور محي الدين توك
وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه	وزير السياحة والآثار عبدالله الخطيب	وزير التنمية الاجتماعية سلوى المصري

هكذا من المأهول

• صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية إنشاء المنظمة الدولية لوقاية النباتات في الشرق الأدنى والانضمام إليها والتي تم التوقيع عليها في الرباط خلال مؤتمر الموضين الذي عقد في الفترة من ١٦-١٨/٢/١٩٩٣ بشكلا التالي :-

#### اتفاقية إنشاء منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى

##### الدخول حيز التنفيذ

ان الأطراف المتعاقدة ،

التي تدرك فائدة التعاون الدولي في مكافحة الآفات التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية ومنع انتشارها ولا سيما دخولها عبر الحدود الوطنية ، وأذ ترغب في ضمان التنسيق الدقيق للتدابير الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

وإذ ترى ان من الممكن تعزيز وتيسير هذا التعاون ونجاحه بدرجة كبيرة بإنشاء أجهزة إقليمية مثل تلك التي أنشئت في معظم أقاليم العالم .

وإذ ترى ان التعاون في إقليم الشرق الأدنى يمكن تحقيقه على خير وجه بإنشاء منظمة إقليمية لوقاية النباتات تؤدي أعمالها بالتعاون مع جميع البلدان والمنظمات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية القادرة على توفير الدعم المالي أو الفني لها .

وإذ تلاحظ ان المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التي وافق عليها المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته السادسة التي عقدت في ٦ ديسمبر - كانون الأول ١٩٥١ وكذلك المادة الثامنة من النص المعدل للاتفاقية المذكورة الذي وافق عليه المؤتمر العام لهذه المنظمة في دورته العشرين في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٩ . تنص على ان تعتمد الحكومات المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالتعاون فيما بينها لإنشاء منظمات إقليمية لوقاية النباتات في المناطق المناسبة .

د اتفقت على ما يلي :-

#### المادة ١ الإنشاء

تنشئ الأطراف المتعاقدة بموجب هذه الاتفاقية ، منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى التي يشار إليها فيما بعد - بالمنظمة - . وترد أهدافها ووظائفها في المادتين ٢ و ٣ .

#### المادة ٢ التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية ، ووفقا لما جاء في المادة ٢ من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات :  
- النباتات - تشمل النباتات الحية وأجزائها ، بما في ذلك البذور .  
- المنتجات النباتية - تشمل المواد غير المصنعة التي هي من أصل نباتي - بما في ذلك البذور ان لم تكن مدرجة تحت مصطلح ( النباتات ) - . والمنتجات المصنعة ، التي قد تتلوي ، بحكم طبيعتها أو طبيعتها تصنيفها . على مخاطر انتشار الآفات .  
- آفة - أي شكل من أشكال الحياة النباتية أو الحيوانية أو أي كائن من الكائنات المسببة للأمراض ، يضر ، أو يحتمل أن يضر النباتات أو المنتجات النباتية .

#### المادة ٣ الأهداف

تتمثل أهداف المنظمة ، أساسا ، في تشجيع التعاون الدولي لتقديم أعمال وقاية النباتات وتعزيز القدرات اللازمة لذلك من أجل :

- ١ - مكافحة آفات النباتات والمنتجات النباتية بطريقة مناسبة .
- ب - منع انتشار الآفات المهمة من الناحية الاقتصادية التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية ولا سيما انتشارها عبر الحدود الوطنية .
- ج - التخفيف ، إلى أدنى حد ممكن من التدخل في التجارة الدولية نتيجة لتدابير الصحة النباتية .

#### المادة ٤ الوظائف

للمنظمة ، في سبيل تحقيق أهدافها ، ان تقوم بما يلي :-

١ - الترويج لتنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع توجيه اهتمام خاص للتدابير الخاصة بمكافحة الآفات ، وتقديم المشورة للحكومات بشأن التدابير الفنية والإدارية والتشريعية اللازمة لدخول وانتشار الآفات التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية .

ب - الترويج لتنفيذ أحكام مدونة السلوك الدولية لتوزيع المبيدات واستعمالها التي وافق عليها المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة أثناء دورته الثالثة والعشرين في نوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٨٥ وبالصيغة التي عدلها هذا المؤتمر في دورته الخامسة والعشرين في نوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٨٩ .

ج - مساعدة الحكومات ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، في تطبيق التدابير التي تتخذ فيما يتعلق بالوقاية الواردة في أ - و ب - .

د - تنسيق الحملات الدولية ضد الآفات التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية وتشجيع مثل هذه الحملات حيثما يكون ذلك ملائماً .

هـ - الحصول على معلومات من الحكومات ومن أي مصادر أخرى - عن مدى وجود الآفات التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية والأصناف بها وانتشارها ، وإبلاغ هذه المعلومات للدول الأعضاء والمنظمات المعنية .

و - الترتيب لتبادل المعلومات بين البلدان بشأن تشريعات الصحة النباتية أو عبر ذلك من التدابير التي تؤثر على حرية انتقال النباتات والمنتجات النباتية .

ز - الترويج لتنسيق تدابير الحجر الزراعي . ولا سيما فيما يتعلق بمبادئ الصحة النباتية والإجراءات المتصلة بها وتقييم مخاطر الآفات لتسليح استخدام اشتراطات الصحة النباتية في تنفيذ التبادل التجاري دون مبرر .

ح - تيسير التعاون في مجال البحوث الخاصة بالآفات التي تصيب النباتات والمنتجات النباتية وطرق مكافحتها ، وفي مجال تبادل المعلومات العلمية ذات الصلة .

ط - نشر المواد بالشكل الملائم لأغراض الإعلام أو للارتقاء بالمعارف الفنية أو العملية على النحو الذي تراه المنظمة .

ي - أعداد التوصيات للحكومات فيما يتعلق بأي مسألة من المسائل التي أثير إليها في هذه المادة .

ك - اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة .

#### المادة ٥ المقرر

يكون مقر المنظمة في الرباط - المملكة المغربية - ، غير أنه في حالة عدم إيداع المغرب وثيقة التصديق أو القبول فيما يتعلق بهذه الاتفاقية ، في تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، يحدد مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي أعضائه مقر المنظمة .

#### المادة ٦ المعضومة

الدول الأعضاء في المنظمة هي :

١ - الدول الواردة أسماؤها في الملحق الأول بهذه الاتفاقية والتي تصدق عليها أو تنضم إليها طبقاً للمادة ١٩ - أ .

ب - الدول التي لم ترد أسماؤها في الملحق الأول والتي تقبل أعضاء في المنظمة طبقاً للمادة ١٩ - هـ .

هكذا من الأهل



### المادة ٧ اللجان القطرية لوقاية النباتات

- ١ - تنشئ كل دولة تصبح عضوا في المنظمة لجنة لوقاية النباتات تكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة وقاية النباتات .
- ٢ - تتألف لجنة وقاية النباتات على وجه الخصوص ، من ممثلين من :
  - ١ - خدمات وقاية النباتات القطرية
  - ٢ - مؤسسات البحوث القطرية المعنية بوقاية النباتات .
  - ٣ - المؤسسات الأكاديمية القطرية المعنية بوقاية النباتات .

### المادة ٨ حقوق الدول الأعضاء والتزاماتها

- ١ - للدول الأعضاء الحق ، بمقتضى هذه الاتفاقية ، فيما يلي :
  - أ - الحصول عند الطلب على ما يهمها من المعلومات المتحة لدى المنظمة بشأن المسائل المتعلقة بأهداف المنظمة ووظائفها ، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الخاصة بالحصول على المساعدات الفنية والتعاون في دراسة المشكلات التي تواجهها .
  - ب - تحديد الهيئة القطرية المناسبة التي تناط بها مهمة الاتصال فيما بين الحكومة والمنظمة .
  - ج - والحصول ، بدون مقابل على المطبوعات وغير ذلك من المعلومات التي توزعها المنظمة .
- ٢ - وعلاوة على الالتزامات المنصوص عليها في مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، تتحمل الدول الأعضاء الالتزامات التالية :
  - أ - أن تتعاون في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الفنية للمنظمة .
  - ب - أن تزود المنظمة ، في أسرع وقت ممكن ، بالمعلومات التي تطلبها بصورة معتولة على الايتمارض ذلك مع انقضاء والزامات الخاصة بالاداء العضوية .
  - ج - أن تمنح المنظمة والدول الأعضاء فيها التسهيلات التي قد تكون لازمة لنجاح أعمال المنظمة على أن يترون ذلك في حدود ما يمكن أن يقدم بمقتضى الإجراءات الدستورية المعمول بها في الدول المعنية .
  - د - أن تتعاون ، بصفة عامة في تحقيق أهداف ووظائف المنظمة .

### المادة ٩ مجلس الإدارة

- ١ - يكون للمنظمة مجلس إدارة يتألف من جميع الدول الأعضاء ، ويكون هذا المجلس هو أعلى هيئة في المنظمة .
- ٢ - يضع المجلس لائحته الداخلية .
- ٣ - يعقد المجلس دورة عادية كل سنتين في الموعد والمكان اللذين يحددهما .
- ٤ - لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد دورات خاصة للمجلس بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء .
- ٥ - ينتخب المجلس ، في كل دورة عادية ، رئيسه وأعضاء هيئة مكتبه ، ويعمل رئيس المجلس الذي يبقى في منصبه إلى حين انعقاد الدورة العادية التالية بهذه الصفة في كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية .
- ٦ - لكل دولة عضو صوت واحد ، وتتخذ جميع قرارات مجلس الإدارة بالأغلبية البسيطة للأصوات للدول الأعضاء .
- ٧ - لمجلس الإدارة أن يضع إجراء ، في لائحته الداخلية يتيح لرئيس المجلس الحصول على أصوات الدول الأعضاء في مجلس الإدارة بشأن بعض المسائل دون أن يدعو إلى اجتماع للمجلس .

### المادة ١٠ وظائف مجلس الإدارة

- ١ - تكون وظائف مجلس الإدارة كما يلي :
  - أ - استعراض التقرير والتوصيات المحالة اليه من اللجنة التنفيذية ، من عمل المنظمة منذ انعقاد دورته العادية السابقة .
  - ب - رسم سياسات المنظمة والموافقة على برنامج العمل والميزانية الخاص بها .
  - ج - تحديد اشتراكات الدول الأعضاء على النحو الوارد في المادة ١٦ - ٣ .
  - د - وضع معايير منسقة وخطوط توجيهية وتوصيات بشأن وقاية النباتات .
  - هـ - وضع المبادئ العامة لإدارة المنظمة وتطوير أعمالها .
- و - استعراض التقرير الخاص بعمل المنظمة والحسابات المراجعة المشار إليها في المادة ١٥ ١/٣ .
- ز - الموافقة على اللائحة المالية والتواعد الإدارية للمنظمة وتعيين المراجعين .
- ح - انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية المشار إليها في المادة ١٣ - ١ .
- ط - تعيين المدير التنفيذي وفقا للمادة ١٥ - ١ .
- ي - قبول الدول في عضوية المنظمة طبقا للمادة ١٩ - ٥ .
- ك - اقرار التعديلات على هذه الاتفاقية وفقا للمادة ٢٠ .
- ل - اقرار القواعد التي تنظم عملية التحكيم في المنازعات .
- م - الموافقة على الترتيبات الرسمية مع المنظمات أو المؤسسات الأخرى المشار إليها في المادة ١٨ ومع الحكومات ، بما في ذلك اتفاقية المفسر الرئيسي التي ستعقد بين المنظمة والدولة التي تستضيف مقرها - المشار إليها فيما بعد بالدولة المضيفة - .
- ن - اتخاذ القرارات بشأن إقامة أي أجهزة فرعية قد تكون لازمة أو مفيدة لاداء وظائف المنظمة ، وحل هذه الأجهزة عندما يكون ذلك مناسبا .
- س - وضع لائحة الموظفين التي تحدد شروط وظروف استخدام الموظفين .
- ع - اداء جميع المهام الأخرى التي توكل اليه بموجب هذه الاتفاقية أو تكون لازمة أو مفيدة للقيام بأنشطة المنظمة .
- ٢ - لمجلس الإدارة في الحدود التي يقرها تنويض اللجنة التنفيذية بآية مسائل تدخل في نطاق وظائفه ، باستثناء الوظائف المذكورة في الفقرات الفرعية - أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ح ، ط ، ي - ، ك - من الفقرة ١ - السابقة .

### المادة ١١ تنفيذ المعايير المنسقة والخطوط التوجيهية والتوصيات المتعلقة بوقاية النباتات

يوافق على المعايير المنسقة والخطوط التوجيهية والتوصيات التي قد يقرها مجلس الإدارة بمقتضى المادة ١٠ - ١ (د) بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة . وتبلغ إلى الدول الأعضاء لقبولها .

### المادة ١٢ المراقبون

للمدير التنفيذي أن يدعو بشرط موافقة مجلس الإدارة الدول غير الأعضاء والمنظمات والمؤسسات القادرة على تقديم مساهمات ملموسة في نشاطات المنظمة إلى حضور دورات مجلس الإدارة بصفة مراقب .

هكذا من المأهول

### المادة ١٢ اللجنة التنفيذية

- ١ - يكون للمنظمة لجنة تنفيذية تتألف من الرئيس، الذي ينتخب على النحو المنصوص عليه في المادة ٩-١ ومن ممثلي ست من الدول الأعضاء ينتخبها مجلس الإدارة .
- ٢ - تنتخب الدول الأعضاء الست المشار إليها في الفقرة ١ ، خلال الدورة العادية لمجلس الإدارة لمدة سنتين ، مع توجيه الاهتمام الواجب بتنسوع الظروف المناخية الزراعية في الأقليم ومبدأ التناوب بين الدول الأعضاء . غير أنه في أول دورة عادية للمجلس ، تنتخب ثلاث من الدول الست لمدة ثلاث سنوات وفي كل دورة من الدورات العادية التالية يحدد المجلس بداية السنتين لكل دولة عضو من الدول الست التي انتخبت أثناء الدورة المعنية . وأي مكان يخلو خلال الفترة بين عمليتي انتخاب تشغله دولة عضو أخرى يختارها باقي أعضاء اللجنة ، وبموافقتها وتبقى هذه الدولة في عضوية اللجنة حتى نهاية مدة عضوية الدولة التي تحل محلها .
- ٣ - تجتمع اللجنة التنفيذية مرة كل سنة على الأقل في الوقت الذي تحدده ويجوز عقد دورات خاصة للجنة بناء على طلب رئيسها أو أغلبية أعضائها . وتُعقد دورات اللجنة عادة في مقر المنظمة .
- ٤ - باستثناء الرئيس الذي ينتخبه مجلس الإدارة على النحو الوارد في الفقرة ٥ من المادة ٩ تنتخب اللجنة أثناء الدورة السنوية التي تعقدتها وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة ، هيئة مكتبها من بين أعضائها ويبقى هؤلاء في مناصبهم حتى الدورة السنوية التالية وللجنة أن تقر لائحتها الداخلية وتتخذ كل القرارات بأغلبية بسيطة من الأصوات المصفاة ، ويكمل النصاب القانوني بحضور أغلبية بسيطة من الأعضاء .
- ٥ - لمجلس الإدارة أن يضع القواعد التي يمكن على أساسها للرئيس أن يتشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية بالمراسلة أو بأي وسيلة اتصال سريعة ، إذائنات - بين دورتين من دوراتها مسائل ذات طابع استثنائي ملح تتطلب إجراء من جانب اللجنة .
- ٦ - تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي :
  - ١ - استعراض أوجه نشاط المنظمة .
  - ٢ - تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية مسألة من المسائل المتصلة بأعمال المجلس .
  - ٣ - إصدار التوجيهات للمدير التنفيذي للمنظمة بخصوص تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة .
  - ٤ - الاضطلاع بأية وظائف أخرى تخولها لها هذه الاتفاقية أو بغرضها لها مجلس الإدارة عملا بالفقرة ٢ من المادة ١٠ .
  - ٥ - إنشاء مجموعات عمل متخصصة لمواجهة أوضاع معينة ، حيثما يكون ذلك ضروريا .
- ٧ - توافق اللجنة التنفيذية في كل دورة ، على تقرير يرفع إلى مجلس الإدارة .

### المادة ١٤ الأجهزة الفرعية

لمجلس الإدارة وفقا لأحكام المادة ١٠-١ (ن) ، أن ينشئ أي أجهزة دائمة أو مخصصة حسب اقتضاء الحال ، تتألف من شخصيات يختارها بناء على خبرتها بوقاية النباتات لتقديم المشورة للجنة التنفيذية بشأن مسائل فنية معينة وللجنة التنفيذية وفقا لأحكام المادة ١٢-١ (هـ) ، أن تشكل مجموعات عمل متخصصة لمواجهة أوضاع معينة .

### المادة ١٥ المدير التنفيذي والموظفون

- ١ - يكون للمنظمة مدير تنفيذي يعينه مجلس الإدارة وفقا للشروط التي يحددها .
- ٢ - المدير التنفيذي هو الممثل القانوني للمنظمة ويوجه عمل المنظمة وفقا للسياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ويتوجيهات من اللجنة التنفيذية .
- ٣ - يقدم المدير التنفيذي من خلال اللجنة التنفيذية ، إلى مجلس الإدارة في كل دورة من دوراته العادية ما يلي :
  - ١ - يكون للمنظمة مدير تنفيذي يعينه مجلس الإدارة وفقا للشروط التي يحددها .
  - ٢ - المدير التنفيذي هو الممثل القانوني للمنظمة ويوجه عمل المنظمة وفقا للسياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ويتوجيهات من اللجنة التنفيذية .
  - ٣ - يقدم المدير التنفيذي من خلال اللجنة التنفيذية ، إلى مجلس الإدارة في كل دورة من دوراته العادية ما يلي :

- ١ - تقرير عن عمل المنظمة والحسابات المراجعة .
- ٢ - ومشروع برنامج عمل المنظمة ومشروع ميزانية الفترة المالية التالية .
- ٣ - يتولى المدير التنفيذي ما يلي :
  - ١ - الإعداد لدورات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وجميع الاجتماعات الأخرى للمنظمة وتنظيمها ويوفر خدمات الإمالة لهذه الاجتماعات .
  - ٢ - ضمان التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة .
  - ٣ - تنظيم المؤتمرات والندوات الدراسية وبرامج التدريب الإقليمية وغير ذلك من الاجتماعات وفقا لبرنامج العمل المعتمد .
  - ٤ - وضع المقترحات الخاصة ببرامج العمل المشتركة مع الأجهزة الإقليمية والأجهزة الدولية الأخرى .
  - ٥ - مسؤولية إدارة المنظمة .
  - ٦ - ضمان نشر نتائج البحوث وكتيبات التدريب والطبوعات الإعلامية وغير ذلك من المواد حسبما يكون ضروريا .
  - ٧ - اتخاذ التدابير بشأن المسائل الأخرى التي تتفق وأهداف المنظمة .
  - ٨ - القيام بأي وظائف أخرى يحددها مجلس الإدارة .
- ٥ - يعاون المدير التنفيذي نائب المدير التنفيذي يعينه بعد موافقة اللجنة التنفيذية .
- ٦ - يتولى المدير التنفيذي تعيين نائب المدير التنفيذي وسفر موظفي المنظمة وفقا للسياسات والمبادئ التي يضيها مجلس الإدارة وفقا لللائحة شؤون الموظفين . ويصدر المدير التنفيذي لائحة شؤون الموظفين على النحو اللازم من أجل تنفيذ التفويضات السابقة .

### المادة ١٦ موارد المنظمة

- ١ - تشمل موارد المنظمة ما يلي :
  - أ - الاشتراكات السنوية التي تدفعها الدول الأعضاء في المنظمة .
  - ب - المبادرات التي تتحقق من تقديم الخدمات مقابل سداد تكاليفها .
  - ج - المنح والوصايا والهبات وأي شكل آخر من أشكال التبرعات من أي مصدر والتي توافق عليها اللجنة التنفيذية بشرط أن يتفق قبول هذه التبرعات مع أهداف المنظمة .
  - د - عائدات استثمار الأصول السائلة أو جزء منه .
  - هـ - وأي موارد أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية ، وتتفق وأهداف المنظمة .
- ٢ - تعتمد الدول الأعضاء بأن تدفع اشتراكات سنوية للميزانية المنظمة العادية بمئات قليلة للتحويل .
- ٣ - يحدد مجلس الإدارة في كل دورة عادية بأغلبية ثلثي الأصوات المصفاة أو باتفاق الإراء عندما يكون ذلك ممكنا مجموع مبلغ الاشتراكات المقررة للفترة المالية التالية ويقسم مجلس الإدارة هذا المبلغ بين الدول الأعضاء وفقا لنسب اشتراكاتها المقررة في جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة في ذلك الوقت .
- ٤ - لتحديد الاشتراك السنوي لكل دولة من الدول الأعضاء يقسم المبلغ المستحق منها على قسطين متساويين ، يستحق أحدهما عند بداية السنة الأولى من الفترة المالية والآخر عند بداية السنة الثانية .
- ٥ - ليس للدولة العضو المتخلفة عن دفع اشتراكاتها للمنظمة أن تتمتع بحق التصويت في مجلس الإدارة وفي اللجنة التنفيذية إذا ، بلغ مقدار متأخراتها ما يعادل أو يزيد على مقدار الاشتراكات المستحقة عليها عن السنتين التقويميتين السابقتين ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة أن يسمح لهذه الدولة العضو بالتصويت في مجلس الإدارة وفي اللجنة التنفيذية إذا اقتنع بأن عجزها عن الدفع يرجع لظروف خارجة من إرادتها .

كل من الممثلين



## المادة ١٧

## الوضع القانوني والمزايا والحصانات

- ١ - المنظمة هيئة حكومية دولية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والصفة القانونية اللتين تؤهلها لتحقيق أهدافها وممارسة وظائفها .
- ٢ - للمنظمة سلطة إبرام العقود وتملك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها وإن تكون طرفا في أي إجراءات قانونية .
- ٣ - تمنح كل دولة عضو للمنظمة ما يلي :-

أ - للمنظمة وممتلكاتها وأصولها المزايا والحصانات والتسهيلات المناسبة التي تمكنها من القيام بنشاطاتها .

ب - لممثلي أي دولة أو منظمة حكومية دولية الذين يقومون بمهام رسمية تتعلق بعمل المنظمة والمدير التنفيذي وموظفيه ، المزايا والحصانات والتسهيلات المناسبة التي تمكنهم من أداء واجباتهم الرسمية .

٤ - تتمتع كل دولة عضو بأن تمنح الأوضاع والمزايا والحصانات المشار إليها أعلاه وذلك بان تطبيق بعدد اجراء التغييرات اللازمة ، المزايا والحصانات المنصوص عليها في اتفاقية منح المزايا والحصانات للوكالات المختصة التي وافتت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١-١١-١٩٤٧ م ، على المنظمة وممثلي الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمدير التنفيذي وموظفي المنظمة .

٥ - تتمتع الدولة المضيفة دون اخلال بالفقرتين ٣ و ٤ بأن تمنح المزايا والحصانات والتسهيلات الواردة في الملحق الثاني بهذه الاتفاقية .

٦ - للمنظمة أن تبرم اتفاقيات مع الدول التي قد توجد بها مكاتب للمنظمة لتحديد المزايا والحصانات والتسهيلات التي تتمتع بها المنظمة لتمكينها من تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها .

## المادة ١٨

## العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الأخرى

- ١ - للمنظمة أن تتعاون مع المنظمات أو المؤسسات الحكومية الدولية وتحققا لهذه الغاية ، يجوز للمدير التنفيذي تحت إشراف مجلس الإدارة أن ينشئ علاقات عمل مع هذه المنظمات أو المؤسسات وأن يخضع للترتيبات الضرورية لضمان التعاون الفعال وتخضع أي ترتيبات رسمية تعدد مع هذه المنظمات والمؤسسات لموافقة مجلس الإدارة .

## المادة ١٩

## التوقيع والتصديق والانضمام وسريان الاتفاقية وقبول الأعضاء

- ١ - للدول المذكورة في الملحق الأول أن تصبح أطرافا في هذه الاتفاقية مند :
  - أ - التوقيع على هذه الاتفاقية ثم ايداع وثيقة التصديق ، أو
  - ب - ايداع وثيقة الانضمام .
- ٢ - تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع من جانب الدول المذكورة في الملحق الأول في مدينة الرباط في ١٨ فبراير - شباط ١٩٩٣ ثم بعد ذلك في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مدينة روما .
- ٣ - تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يعتبر جهة الإيداع لهذه الاتفاقية .

٤ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة لكل الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها من تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانضمام من جانب حكومت عشر دول على الأقل من حكومات الدول المذكورة في الملحق الأول وتصبح أي دولة أخرى مذكورة في الملحق الأول طرفا من هذه الاتفاقية من تاريخ ايداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها .

٥ - يجوز لأي دولة ليست مذكورة في الملحق الأول أن تبلغ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة في أي وقت بعد سريان مفعول هذه الاتفاقية برغبتها في أن تصبح عضوا في المنظمة ويكون التبليغ مسحوبا بوثيقة انضمام توافق الدولة بموجبها على الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية من تاريخ قبول عضويتها . ويرسل المدير العام للمنظمة نسخا من التبليغ والوثيقة المشار إليها إلى مجلس الإدارة عن طريق المدير التنفيذي وإذا قرر المجلس ، بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة ، الموافقة على قبول الدولة فإن انضمام هذه الدولة يصبح نافذا من تاريخ هذا القرار الذي يجب إبلاغه فوراً للمدير العام للمنظمة .

٦ - لا يخضع التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها لأي تحفظات .

## المادة ٢٠

## تعديل الاتفاقية

١ - مع مراعاة الفقرة ٤ التالية يجوز لمجلس الإدارة تعديل هذه الاتفاقية بأغلبية ثلثي الأصوات المعطاة . بشرط أن تكون هذه الأغلبية أكثر من نصف الدول الأعضاء وتصبح التعديلات سارية المفعول بالنسبة لجميع الأطراف المتعاقدة بعد انقضاء مائة يوم من إقرار مجلس الإدارة لها .

٢ - يجوز تقديم اقتراحات تعديل هذه الاتفاقية من اللجنة التنفيذية أو من دولة عضو في رسالة إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة . الذي يقوم في الحال بإبلاغ الاقتراحات لجميع الدول الأعضاء والمدير التنفيذي للمنظمة .

٣ - لا ينظر مجلس الإدارة في اقتراح بالتعديل ما لم يرفقه المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى الأعضاء قبل ستين يوما على الأقل من يوم افتتاح الدورة التي سينظر فيها الاقتراح . وعند إقرار أي تعديل يجب إبلاغه للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة فوراً .

٤ - لا يجوز تعديل الملحق الثاني بهذه الاتفاقية إلا بالطريقة الواردة فيه .

## المادة ٢١

## الانسحاب من الاتفاقية وانهاؤها

١ - لأي دولة عضو تقديم اخطار بانسحابها من المنظمة إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بعد انقضاء أربع سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه طرفا في هذه الاتفاقية ويصبح الانسحاب ساريا بعد انقضاء سنة من تقديم الاخطار أو في أي تاريخ لاحق يحدده الاخطار وتشمل الالتزامات المالية للدولة العضو كامل السنة التي يسري فيها الانسحاب .

٢ - إذا أدى انسحاب دولة عضو إلى خفض عدد الدول الأعضاء إلى أقل من عشر دول يبدأ مجلس الإدارة في تصفية المنظمة ويبلغ جهة الإيداع بذلك .

٣ - وتحقيقا لهذه التصفية ، يأمر مجلس الإدارة بأن يعاد إلى الدولة المضيفة ما تكون قد قدمته من أرض وما عليها من مبان ومنشآت كما يأمر بإعادة الأموال التي لم تستخدم إلى الجهات المتبرعة التي قدمتها ، وبيع أي موجودات أخرى تبقى بعد ذلك وعقب الوفاء بكل الالتزامات بما في ذلك مصاريف التصفية توزع الأموال الناتجة عن البيع وأموال المنظمة الأخرى بين الدول التي كانت أعضاء في المنظمة منذ تاريخ الاخطار بالانسحاب المشار إليه في الفقرة ٢ ، وذلك بنسب الاشتراكات التي دفعتها طبقا للفقرة ٢ من المادة ١٦ من السنة التي قدم فيها هذا الاخطار .

هكذا من أجل

## المادة ٢٢

## تفسير الاتفاقية وتسوية النزاعات

أي نزاع يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها لا يمكن تسويته بطريق التفاوض أو التوفيق أو أي طريق آخر ، يجوز إحالته من قبل أي طرف في النزاع إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار فيه ، ويكون هذا القرار نهائيا وملزما لكل الأطراف .

## المادة ٢٣

## جهة الإيداع

١ - يكون المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة هو جهة إيداع هذه الاتفاقية وفقا لما جاء في الفقرة ٣ من المادة ١٩ . ويقوم بالآتي :

١ - إرسال نسخ معتمدة من هذه الاتفاقية إلى حكومات الدول المذكورة في الملحق الأول أو أي حكومة أخرى تطلب ذلك .

ب - تسجيل هذه الاتفاقية ، عند سريان مفعولها لدى أمانة الأمم المتحدة طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

ج - إبلاغ الدول الواردة اسمها في الملحق الأول أو أي دولة قبلت عضويتها في المنظمة عن :

١ - توقيع هذه الاتفاقية وإيداع وثائق التصديق أو الانضمام طبقا للفقرة ١ من المادة ١٩ .

٢ - تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١٩ .

٣ - إعلان أي الدول عن رغبتها في الانضمام لعضوية المنظمة . وقبول عضويتها طبقا للفقرة ٥ من المادة ١٩ .

٤ - أي اقتراحات بخصوص تعديل هذه الاتفاقية ، وقرار التعديلات طبقا للمادة ٢٠ .

٥ - أخطارات الانسحاب من المنظمة طبقا للفقرة ١ من المادة ٢١ .

٦ - أي أخطار يمل طبقا للفقرة ٢ من المادة ٢١ .

٢ - نودع النسخة الأصلية لهذه الاتفاقية في سجلات منظمة الأغذية والزراعة .

## المادة ٢٤

## الملامح

يعتبر الملحق الأول والثاني جزءا أساسيا من هذه الاتفاقية .  
حررت هذه الاتفاقية في الرباط بالمغرب في الثامن عشر من فبراير - شباط ١٩٩٣ من نسخة واحدة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية وجميعها متساوية في الحجية .

هكذا من الملاحق

## الملحق الأول بالاتفاقية

قائمة بالدول المشار إليها في الفقرة ١ - من المادة ٦

الأردن	سورية
أفغانستان	الصومال
الإمارات العربية المتحدة	العراق
باكستان	عمان
البحرين	قطر
تركيا	الكويت
تونس	لبنان
الجمهورية العربية الليبية	مالطة
الجزائر	مصر
جمهورية إيران الإسلامية	المغرب
الجمهورية اليمنية	المملكة المغربية السعودية
جيبوتي	موريتانيا
السودان	

## الملحق الثاني بالاتفاقية

## مقدمة

## تمهيدات الدولة المضيفة

بناء على الفقرة ١٧ من المادة ١٧ من هذه الاتفاقية يختص هذا الملحق بالحقوق والالتزامات الإضافية للدولة المضيفة وتندلج الاتفاقية على الدولة المصار إليها في الجزء ١ - باء - التالي ما دامت هي الدولة المضيفة .

## الجزء ١ - ألف - أحكام عامة

القسم ١ : المزايا والحصانات والتسهيلات التي تمنح للمنظمة .

١ - دون إخلال بالفقرة ٣ - أ - من المادة ١٧ من هذه الاتفاقية ، تتمتع الدولة المضيفة بمنح المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية للمنظمة وممتلكاتها وأموالها وموجوداتها أينما كانت في تلك الدولة .

١ - الحصانة من أي شكل من أشكال الإجراءات القانونية ، إلا في الحالات المعينة التي تنال فيها المنظمة مراحة من هذه الحصانات .

ب - الحصانات التفتيش والاستيلاء والمصادرة ونزع الملكية أو أي شكل من أشكال التدخل .

ج - حرية الاحتفاظ بالأموال أو العملات من أي نوع وفتح حسابات بأي عملة وتحويل الأموال أو العملات الأجنبية في داخل الدولة المضيفة أو إلى خارجها وتحويل أي عملات أجنبية إلى أي عملات أخرى .

د - عدم الخضوع للرقابة على المراسلات الرسمية والرسائل الرسمية الأخرى مع عدم الإخلال بالاحتياجات الأمنية المناسبة التي تحدد باتفاق الدولة المضيفة والمنظمة .

هـ - الإعفاء من جميع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة على الممتلكات والدخل والمعاملات الرسمية للمنظمة . ما عدا الرسوم التي تدفع مقابل الحصول على خدمات معينة .

و - الإعفاء من الضرائب الجمركية أو منع وتقييد الواردات والمصادرات بالنسبة للمواد التي تستوردها المنظمة أو تصدرها أو المطبوعات التي تنشرها للأغراض الرسمية .

٢ - يبذل الدولة المضيفة الجهد الكافي للتأكد من توفير الأمن والهدوء للمنظمة مع توفير حماية من الشرطة له عند الضرورة بناء على طلب المدير التنفيذي للمنظمة .

٣ - تتمتع المنظمة في اتصالاتها الرسمية بمعاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لأي منظمة أو حكومة . بما في ذلك البعثة الدبلوماسية لئلا هذه الحكومة في الدولة المضيفة وذلك فيما يتعلق بالأسبقيات وأسعار خدمات البريد والبرق والهاتف ووسائل الاتصال الأخرى .

القسم ٢ : المزايا والحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الرسميين والمدير التنفيذي وموظفي المنظمة والأشخاص الآخرين .

١ - تتمتع الدولة المضيفة دون إخلال بأحكام الفقرة ٣ - ب - من المادة ١٧ من الاتفاقية بمنح المزايا والحصانات والتسهيلات التالية :

١ - إلى ممثلي أي دولة أو منظمة حكومية دولية فيما يتعلق بإداء واجباتهم الرسمية المتصلة بعمل المنظمة :

١ - الحصانة من إجراءات القبض أو الاعتقال إلا في حالات الجرم المشهود ، ومن مصادرة امتعتهم الشخصية ، ومن المساطة عما يقولونه أو يكتبونه أو يقومون به من عمل بصفته الرسمية والحصانة من أي إجراء قانوني من أي نوع .

٢ - عدم انتهاك حرمة الأوراق والوثائق .

٣ - إعفاؤهم وزوجاتهم - أزواجهن من قيود الهجرة أو تسجيل الأجانب أو الخدمة الوطنية الإجبارية .

٤ - نفس التسهيلات التي تمنح لممثلي الحكومات الأجنبية الذين يقومون بمهام رسمية مؤقتة وذلك فيما يتعلق بقيود النقود أو التحويلات .

## ب - للمدير التنفيذي وموظفي المنظمة :

١ - الحصانة من الإجراءات القانونية عما يقولونه أو يكتبونه أو يقومون به من عمل بصفته الرسمية .

٢ - الإعفاء من الضرائب على المرتبات والإعفاءات التي تدفعها المنظمة لهم .

٣ - إعفاؤهم وزوجاتهم - أزواجهن ومن يقولونه أو يكتبونه أو يقومون به من عمل بصفته الرسمية .

٤ - تسهيلات الإعانة إلى الوطن لهم ولزوجاتهم - أزواجهن ومن يقولونه أو يقومون به من عمل بصفته الرسمية .

٥ - الحق لغير رعايا البلد المضيفة في استيراد ما يلزمهم من أثاث وحاجيات دون دفع رسوم بما في ذلك سيارة واحدة عند بداية العمل لأول مرتبة في المنظمة وكذلك عند استبدال هذا الأثاث وهذه الحاجيات بما في ذلك سيارة واحدة بعد انقضاء الفترات التي تنفق عليها المنظمة مع الدولة المضيفة .

٢ - وبالإضافة إلى المزايا والحصانات المشار إليها في الفقرة ١ - أ - السابقة تكون للمدير التنفيذي وموظفي المنظمة نفس تسهيلات تغيير العملة الممنوحة للموظفين المساوين لهم في الرتبة من أعضاء البعثات الدبلوماسية ، بشرط ألا يكونوا من مواطني الدولة المضيفة .

٣ - رهنًا بتطبيق تدابير الحفاظ على الصحة العامة والأمن التي يتفق عليها بين الدول المضيفة والمنظمة ، لا تفرض الدولة المضيفة أي عائق على الدخول إلى أراضيها أو الإقامة فيها أو مغادرتها بالنسبة لممثلي الدول أو المنظمات الحكومية الدولية المشار إليها في الفقرة ١ - أ - وزوجاتهم - أزواجهن ، أو المدير التنفيذي وموظفي المنظمة وزوجاتهم - أزواجهن ومن يرافقونها وأي زائر للمنظمة في غرض يتعلق بعمل المنظمة .

٤ - تمنح التأشيرات المطلوبة لأي شخص من المشار إليهم في الفقرة ٣ وتمدد في الحال وبدون أي رسوم .

## القسم ٣ : تنفيذ قوانين الدولة المضيفة .

تتعاون المنظمة مع السلطات المختصة في الدولة المضيفة لتسهيل سير العدالة واحترام نظم الشرطة ، ومنع أي إساءة استخدام للمزايا والحصانات والتسهيلات الممنوحة بموجب المادة ١٧ من هذه الاتفاقية أو بموجب هذا الملحق وتنظر المنظمة في الحال في طلبات التنازل عن الحصانة في الظروف التي تعرقل فيها الحصانة الممنوحة لأحد الأشخاص بموجب هذا الملحق سير العدالة وعندما يتسنى رفع هذه الحصانة دون الإضرار بمصالح المنظمة .

## القسم ٤ : تعديل هذا الجزء .

١ - مع مراعاة الفقرة ٢ التالية يجوز تعديل الجزء ١ - ألف - من هذا الملحق بالطريقة الواردة في الفقرات من ١ إلى ٣ من المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية .

٢ - وبصرف النظر عن أي نص في هذه الاتفاقية بما في ذلك هذا الملحق ، وخلال الوقت الذي تكون فيه اتفاقية المقر سارية بين الدولة المضيفة والمنظمة لا يجوز إقرار أي تعديل لهذا الجزء ما لم تعبر الدولة المضيفة عن موافقتها الصريحة على ذلك .

## الجزء ٢ - باء - أحكام محددة تتعلق بالملكية المغربية .

## القسم ١ : مقر المنظمة والتسهيلات المتعلقة به :

١ - يكون مقر المنظمة في الرباط .

٢ - تتمتع المملكة المغربية بترتيب ما يلي :

١ - أن تضع تحت تصرف المنظمة ، من أجل الاستخدام الرسمي ، مباني المقر والأثاث اللازم لها مع تزويدها بأجهزة الهاتف وماكينات الاستنساخ التصويري والتكس والمكس ، بما في ذلك ثلاثة مكاتب رئيسية ومكتب للسكرتارية وكذلك قاعة كبيرة تستخدم في عقد الاجتماعات واللقاءات الدولية .

ب - أن تحمل تكلفة الصيانة واستهلاك الكهرباء والتدفئة والمياه .

ج - أن تضع تحت تصرف المنظمة على أساس التفرغ الكامل خدمات سكرتيرة أولى وطابعة وساعي وسائل نقل .

هكذا من الأعمال



٢ - يبقى المقر المشار اليه في الفقرة ٢ تحت تصرف المنظمة طالما بقيت المغرب الدولة المضيقة وفي حالة نقل مقر المنظمة تعوض المملكة المغربية المنظمة عن عدم الانتفاع بالمقر والمعدات التي تكون المنظمة قد تحملت كامل قيمتها او جزء منها بالبلغ المناسب في الظروف القائمة .

٤ - بناء على طلب المنظمة تتعهد المغرب بان تقوم ، على حسابها باجراء عمليات الصيانة والاصلاح اللازمة للمقر المشار اليه في الفقرة ٢ .

٥ - يجوز لموظفي المنظمة في اداء واجباتهم واستخدام وسائل المواصلات العامة بنفس الاسعار والشروط المطبقة على الممارين في البعثات الدبلوماسية .

#### القسم ٢ - المزايا والحصانات والتسهيلات

١ - تشمل الضرائب المشار اليها في القسم ١ - هـ - من الجزء - الف - جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها بما فيها رسوم الجمارك والمستحققات على السيارات والاثاث والمعدات الاخرى وتعمل من هذه الضرائب والرسوم التبرعات بما في ذلك كل المواد التي تعتبر ضرورية لاي سبب يتعلق بإنشاء المنظمة وتحقيق اهدافها .

٢ - تعفى اي اموال او املاك تحولها المنظمة لاجراض تعليمية او علمية لاي شخص او منظمة لا تسعى الى الربح من دفع الضرائب من جانب هذا الشخص او المنظمة .

٣ - يحق لموظفي المنظمة بما في ذلك المدير التنفيذي اذا لم يكونوا من رعايا المغرب الاحتفاظ بموجودات خارج المملكة المغربية والامعاء من الضرائب على الدخول المستمدة من مصادر خارج المغرب او على ممتلكات خارج المغرب . كما يعفون من اداء الخدمة الوطنية .

٤ - تصدر المملكة المغربية اي تشريعات ضرورية لنزع الاهلية القانونية للمنظمة وتقرير المزايا والحصانات والتسهيلات المشار اليها في هذه الاتفاقية بما في ذلك هذا الملحق .

#### القسم ٣ : تعديل هذا الجزء .

١ - مع مراعاة الفقرة ٢ . يمكن تعديل الجزء - ب - من هذا الملحق بالطريقة الواردة في الفقرات من ١ الى ٢ من المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية .

٢ - وبصرف النظر عن اي احكام اخرى في الاتفاقية ، بما في ذلك هذا الملحق ، لا يجوز تعديل هذا الجزء ما لم موافق المملكة المغربية على ذلك صراحة .

صدر في الرباط ، المغرب ، يوم الثامن عشر من ابرير - شباط سنة الف وتسعمائة وثلاثة وتسعين من نسخة واحدة باللغات العربية والانكليزية والفرنسية ، وجميعها متساوية في الحجية .  
وايانا ان تقدم . وقع الممثلون . المفوضون على النحو الواجب ، للاطراف المتعاقدة التالية اسماؤها على هذه الاتفاقية .

عن افغانستان

عن الجزائر  
Guendes M'Barek

عن البحرين

عن قبرص

عن جيبوتي

من مصر  
Mohammed El Said El Garhi

عن ايران

عن العراق

عن الاردن  
E. Favez Khasawneh

عن الكويت

عن لبنان

من ليبيا

من مالطة  
Francis Montanaro Mifsud

من موريتانيا  
Yahya Ould M'Khatir

عن المغرب  
Abdelaziz Arif

من مسين

هكذا من الأشهل

٢٥٨٢

من باكستان

عن قطر

عن المملكة العربية السعودية

عن الصومال

عن السودان  
Zaroug Awad

عن سورية  
Aboulatif Dib

عن تونس  
Taleb Bel Hadj

عن تركيا

عن الامارات العربية المتحدة

عن اليمن  
Al Sharabi Abdulrahman

# التعرفة الجمركية

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٨-١٩٩٥ الموافقة على التسيب المرفوع من كل من معالي وزير المالية - الجمارك ومعالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير الشؤون المضمن تعديل جدول التعريفات الجمركية بالشكل التالي : -

## ١ - استنادا للملاحظات الواردة بالبيان الموجب المادة ١٤ والمادة ١٧ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢، ننسب اجراء التعديل التالي على جدول التعريفات الجمركية كما هو مبين ازاء كل بند من بنودها في الجدول المرفق .

رقم البند المسق	بيان الامتياز	وحدة الاستيفاء	الرمز الفر
--------------------	---------------	-------------------	---------------

8525.20	- اجود ارسال مدمجه بجهاز استقبال	القيمة	20%
8525.201	- اجود الوارف الخلفية	القيمة	50%
8525.209	- اجود الخلف	القيمة	20%
8527.90	- اجود النداء الاكسي ( PAGING )	القيمة	50%
8527.901	- غير هـ		
8527.909			

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ نشره فسي الجريدة الرسمية .

وزير المالية - الجمارك  
بمعل جوداته

وزير الصناعة والتجارة  
المهندس علي ابو الرقيب

وزير الشؤون  
عادل القيسه

٢٥٨٣

تعليمات معدلة للتعليمات رقم ١ - لسنة

١٩٩٤ خاصة بالتصدير

مبادرة بالاستناد لاحكام المادة ٥٠ من قانون الضريبة العامة على المبيعات

يلغى نص المبادرة الاخير من الفترة (٣/١) من التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٤ وهي :

- وتضمن هذه الضريبة بكتاله بكتية لحين اثبات التصدير - ويبقى النص كما يلي :

٣ - تتضمن فاتورة البيع جميع العناصر المتمثلة بصفة البضاعة المراد تصديرها والتي يجب تدوينها في بيان المصادر تمهيدا لتنزيلها من الرصيد على ان يتم احتساب قيمة الضريبة المقررة على متضمن البيان وفق احكام القانون .

وزير المالية

باسل جردانه

هكذا من المأهول

تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري

قرار صادر عن وزير المالية

● عملا باحكام المادة ٤٩ - من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ - لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٢ - من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ - لسنة ١٩٥٩ اقر تشكيل لجنتي التقاعد المدني والعسكري كما يلي :

#### ١ - لجنة التقاعد المدني

١ - السيد توفيق امين مساد - رئيسا

٢ - السيد عمر العمري - عضوا ونائبا للرئيس في حالة غيابه

٣ - السيد خطيب الخطيب - عضوا

يكون اي من السيد احمد الرمحي والسيد وهام حجاج والسيد نعمه حسن عضوا بديلا في حالة غياب اي من العضوين الاصليين ويشترط في كل الاحوال حضور رئيس اللجنة او نائبه اجتماعات اللجنة .

#### ب - لجنة التقاعد العسكري .

١ - السيد توفيق امين مساد - رئيسا .

٢ - السيد عمر العمري - عضوا ونائبا للرئيس في حالة غيابه .

٣ - الضابط المنتدب من الجهة العسكرية - عضوا .

يكون احد السادة احمد الرمحي وسالم العنساوة عضوا بديلا في حالة غياب السيد عمر العمري ويشترط في كل الاحوال حضور رئيس اللجنة او نائبه اجتماعات اللجنة .  
يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٩٥ م .

قرار صادر عن وزير المالية

● عملا باحكام المادة ٥٣ - من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ - لسنة ١٩٥٩ والمادة ٣٦ - من قانون التقاعد العسكري اقرر ان ينوب الدكتور موادبريزات عن وزير المالية في تبليغ قرارات لجنتي التقاعد المدني والعسكري والظمن بها امام محكمة العدل العليا حسب الاصول على ان يكون السيد سهيل الجيوسي بديلا له في حالة غيابه .

يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٩٥ م .

باسل جردانه

وزير المالية